الحقيقة والمحل فالياء والتاء متضادان اعظم من تضاد الباء والحاء
اذ الحرفان اللذان يتعدد محلهما يمكن اجتماعهما بخلاف ما يتحد
محلهما والضدان انما يمتنع اجتماعهما في محل واحد لا في محلين
فاذا قدر ان الحروف لا تكون الا في محل واحد كانت بمنزلة معانيها
التي لا تكون الا في محل واحد واذا قدر ان لها محلين امكن اجتماعها
كما تجتمع الاصوات المتكلمين جميعا لكن الواحد منا لا يقدر على ذلك
لكن حركة بعض الامة تستلزم تحريك الاخر والا فلو قدرنا امكننا
تحريك الجميع كالذي ينفخ بيديه في هذه نفاخ وفي هذه نفاخ
امكن اجتماع الحروف واجتماع الاصوات في زمن واحد
مع تعدد المحل وانما الذي يظهر امتناعه اجتماع حرفين
في محل واحد في زمن واحد ولكن هذا يقال فيه انه بمنزلة
معاني الكلام فان الواحد منا يجب من نفسه انه لا يمكنه جميع
معاني الكلام في زمن واحد في قلبه واذا كان كذلك فمن قال
باجتماع المعاني لزمه ما يلزم من قال باجتماع الحروف
فكيف من قال ان المعاني تكون معنى واحدا والفضلاء من
اصحاب الشافعي الاشعري يعترفون بضعف لوازم هذا
القول مع قصر هم كثيرا من اقوالهم الضعيفة حتى الامدي لما
تكلم في مسئلة الكلام قال فان قيل واذا ثبت انه متصف بصفة
الكلام وان كلامه قديم واحد ليس بحرف ولا صوت فهو متحد
لا كثرة فيه في نفسه بل المتكثر انما هو في تعلقاته ومتعلقاته
فان قيل ما الباعث لكم في نفسه على انقسام الكلام الى امر ونهي وغيره من

اقسام

اقسام الكلام وان ما انقسم اليه حقائق مختلفة وامور متمايزة
وانها من اخص اوصاف الكلام لان الاختلاف عائد الى نفس العبارات
والتعلقات والمتعلقات ولهذا فانا لو قطعنا النظر عن العبارات
والتعلقات والمتعلقات ورفعناها وهما لم يخرج الكلام عن كونه
منقسما وايضا فان ما اخبر به عن النصوص الماضية والامور
السالفة مختلفة متمايزة وكذلك الماموارات والمنهيات مختلفة
ايضا فلا يتصور ان يكون الخبر عن ما جرى لموسى هو نفس الخبر
عما جرى لعيسى ولا الامر بالصلاة هو نفس الامر بالزكاة وغيرها
ولان ما تعلق بعمرو ولما سمي خبرا هو عين ما سمي امرا اذ الامر
طلب والخبر لا طلب فيه بل حكم نسبته مفردا الى مفرد ايجابا
او سلبا فثبت ان الكلام انواع مختلفة والكلام عام للكل فيكون
كالجنس لها قلنا قد بينا فيما تقدم ان الكلام قضية واحدة
ومعلوم واحد قائم بالنفس وان اختلاف العبارات عنه
بسبب اختلاف المتعلقات والمتعلقات وهذا النوع من
الاختلاف ليس راجعا الى خصوص صفة الكلام بل الامر خارج عنه وعلى
وهذا نقول انه لو قطع النظر عن التعلقات والمتعلقات
الخارجة لا سبيل الى توهم اختلاف في الكلام النفساني اصلا ولا
يلزم منه رفع الكلام في نفسه وزوال حقيقته قال وعلى هذا
فلا يخفى انه فاع ما استبعدوه من اتحاد الخبر واختلاف المخبر
واتحاد الامر واختلاف المامور وكذلك اختلاف الامر والخبر

Copyright © King's College London

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)